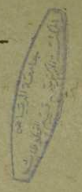


لما عارضه قوله من يدل دينه فاقتلوه ولم يكن
 يدس خصمه احدهما بالآخر فوجب تخصيصه الوارد في
 سببه وحمل الاخر على عمومته لان السيد من امارات
 التخصيص قاله الماوردي في الحاوي ومن هنا قال بن
 دقيق العيد ينبغي ان يفرق بين سيد لا يقضى السياق
 التخصيصية ومن سبب يقضى السياق والقرائن التخصيصية
 به فان كان من الثاني فالواجب اعتبار ما دل عليه السياق
 والقرائن اوبه تبين مقصود الكلام وبه يراد ان
 سائر الجملات وسائر الجملات وهم ما اخذ الخطاب
 بصورة السبب قطعه الدخول عند الاكثر فلا يخفى
 بالاجتهاد وقال الشيخ الامام ظن به قال وقرب منها
 خاص في القران تلاه في الرسم عام للمناسبة العام
 اذا ورد على سبب فصوره السبب هل هي قطعه الدخول
 حتى لا يجوز تخصيصها بالاجتهاد بخلاف ما زاد عليه
 فانه يجوز تخصيصه به او كغيرها من الافراد فالجملات
 على الاول وربما ادعى فيه الاجماع لان العام يدل عليه
 بطريق وعن ابن حنيفة الثاني وانه يجوز اخراج
 السيد من العموم استنباطا من مصيره اليان الولد بالحق
 بالفراش في الكره دون الامه وان كان حديث بن رمعه
 انا



انما ورد في الامه والحق ان السيد لا يكون قريته في القطع
 بالدخول وهذا لانه يجوز ان يصير اللفظانما صرحا
 في بعض سميات قريته خارجة بتصلبه بالنسبة
 اليه وهو صارتصافيه لقريته الورود فيه لان حيث
 الوضع ودلاله العام اما ان يتخذ بالنسبة الى سمياته من
 حيث الوضع لا غير فلا منافاه بين كونه تصاصرحا
 في محل الورود وبين كونه عاما واليهذا ذهب الشيخ
 الامام فقال القطع بالدخول ينبغي ان يكون محله اذا
 دللت قرائن حاله او مقالته على ذلك او على ان اللفظ
 العام يشمله بطريق الوضع لا محاله والافتد يبايع الختم
 في رخاوه وضعا تحت اللفظ العام ويدعي انه يقصد التكلم
 بالعام اخراج السيد وبيان انه ليس داخل في الحكم فان
 التحقيه ان يقولوا في حديث عبد بن رمعه ان قوله صلي
 اس عليه السلام الولد للفراش وان ورد في الامه فهو وارديا
 حكه اما بالثبوت او بالاسعا فاذا ثبت ان الفراش هي
 للوجه لانها الذي يتخذها الفراش على الوارد لفظا
 كان فيه حصرا ان الولد للكره ومقتضى ذلك لا يكون
 للامه وكان فيه بيان الحكيم جميعا في السيد عن السيد
 واثباته لغيره ولا يلقى دعوى القطع والمقطع به انه لا بد

Copyrighted material